فوق الطاولة

د. سعد بساطة

هل مديرك مصاب بمتلازمة «هوبريس»؟!؟

كتب صديقي ملخصاً حول كتاب صدر قبل سنوات؛ فاسترعى انتباهي لكون الظاهرة التي سنتحدث عنها بإسهاب؛ لا توجد في الوزراء والملوك فحسب. بل تتجلى أيضاً في رئيس قسم بسيط؛ تجاه زملائه اللذين وضعتهم الأقدار (أو الهرم الوظيفي / أو حتى الواسطة) بمرتبة أقل منه درجةً. هنا عزمت على عرض المتلازمة أمام حضراتكم.

متلازمة الغطرسة– The Hubris Syndrome كتاب وضعه طبيب نفسي؛ (دافيد أوين –David Owen)؛ مستنداً لتجربته الواسعة؛ أثناء عمله بالخدمة العامة وزيراً للصحة ثم للخارجية في بريطانيا أواخر السبعينيات؛ متميزاً أنه كان من أصغر الوزراء سناً وألمعهم؛ وكان لولباً بتفعيل حزب بديل عن العمال والمحافظين؛ هو الديمقراطي الاشتراكي.

يصف كتابه بدقة – مع أمثلة تاريخية – التغيرات النفسية والسلوكية لأفراد يبقون في مناصب عالية ولفترات طويلة «وهذا ينطبق على رؤساء الشركات والمؤسسات الضخمة ذات النفوذ». هنا أنقل جزءاً مما عرضه صديقي نقلاً عن أوين باختصار وتصرف.

تبدأ أعراض المتلازمة بالظهور بعد سنوات قليلة من السلطة وتزداد حدة مع مرور كل عام. وبعد مرور بضعة أعوام (٧–٨) من السلطة يكاد كل من تربع في رأس الهرم الوظيفي أن يكون قد أصيب بها؛ وأبرز أعراضها:

١– الالتصاق بالوظيفة: المدير يشعر بأن شخصه ووظيفته شيء واحد.

٢– المدير مبعوث من السماء لإنقاذ المؤسسة.

٣– يعاني صاحبنا من هلوسات العظمة فيعتقد نفسه بأنه فيلسوف أو نابغة.

٤– يظن أن كلامه دُرَرٌ ويتفضل على الناس بخطابات طويلة متكررة مملة معتقداً أنها نبع الحكمة.

٥– عدم قبوله بأي مساءلة. «رغم أنف المقولة: السلطة المطلقة، مفسدة مطلقة»!

الكتاب بمجمله يؤكد أن هذه الأعراض لم تكن عند المدير قبل استلام المنصب القيادي؛ ويلح أنها قابلة للزوال عند خسارته كرسي الإدارة.

بالسياق نفسه أروي هذه الطرفة لكسر جمود المقال: مر عمدة القرية؛ بمجموعة من فلاحي الغيط يتصايحون لإنقاذ قلة من الفخار تشرب بها الجاموسة؛ ولأجل الصدف علق رأسها داخل القلّة!

أفادهم بقطع رأس الجاموسة؛ وهكذا كان؛ هنا التفت إليهم «بدل من البكاء على الجاموسة؛ احمدوا الله الذي قيّض لكم عمدة مستنيراً مثلي؛ فدون مشورتي... ماذا كنتم ستصنعون؟».

نعود لهذا المرض النفسي؛ والذي يختلف جذرياً عن الثقة بالنفس عند المديرين؛ أو الكاريزما..! إنه يقود لقرارات خاطئة؛ لكونه مستنداً إلى نزوة فردية؛ وليس نتاج عمل علمي وقرار جماعي؛ ما قد يتسبب في غرق المؤسسة. (والأمثلة كثيرة).

بعض المراقبين الاقتصاديين يرون أنه كان وراء قرارات متسرعة وعنيدة لكارلوس غصن؛ المدير اللبناني الشهير لشركات السيارات العالمية «والذي اعتقد لوهلة بأنه أسطوري ولا يخطئ»؛ مما دفعت ثمنه شركة «نيسان»؛ فقامت بمقاضاته وسجنه في اليابان «وباقي الحكاية تعرفونها».

الحلول: ليست سهلة كما قد يبدو؛ والأفضلية لاتخاذ قرارات جماعية؛ فالمدير المهم شخصية قد تكون خيالية «كالغول والعنقاء والخِل الوفي»!

لوحظ تحسّن سلوك المايسترو المتعجرف لإحدى الفرق الموسيقية العالمية؛ مبدياً تواضعاً ملموساً تجاه زملائه بالفرقة؛ ولما سئل عن السبب أجاب: «أتيت للتمرين ناسياً عصا إدارة الفرقة؛ فلما ذكرت ذلك؛ أخرج ستة من عازفي الكمان والتشيللو عصا من كم بدلتهم» – كناية أنهم يهيئون نفسهم لاستلام إدارة الأوركسترا– عندها عرفت أنني لست فريد عصري!

في الختام؛ ببعض الأحيان يجب تقبّل بعض من «غطرسة» المدير؛ فلنتذكر: هو ليس دائماً على حقّ؛ ولكنه دائماً «المدير».

وزير المالية ينقل ١٩ رئيس ضابطة جمركية

مصدر في الضابطة الجمركية لـ«الوطن»: ٣٠ مليار ليرة زيادة إيرادات الضابطة منذ بداية العام

عبد الهادي شباط

أصدر وزير المالية كنان ياغي قراراً بنقل ١٩ ضابطاً في الجمارك مكلفين مهمات رؤساء ضابطات جمركية، وعلى التوازي لذلك، أصدر مجلس الضابطة الجمركية قراراً يشتمل على نقل ٣١ ضابطاً مكلفين مهام رؤساء مناطق جمركية ليكون بذلك إجمالي عدد الضباط (في الجمارك) الذين طالتهم التنقلات الأخيرة ٥٠ ضابطاً من مختلف الرتب علماً أن معظم الضباط العاملين في الجمارك حالياً رتبهم بين (النقيب والمقدم) مع وجود ضباط برتب أعلى أو أقل من ذلك لكن ضمن عدد محدود.

وعن تأخر جدول تنقلات الضباط الذي عادة ما يصدر خلال الصيف ضمن (شهري تموز وآب) اعتبر مصدر في الضابطة الجمركية أن ذلك يعود لاعتبارات داخلية في العمل الجمركي مبيناً أن ذلك لم يؤثر في تنفيذ المهام الجمركية وخاصة أن الضابطة الجمركية حققت إيرادات أعلى بـ٣٠ مليار ليرة منذ بداية العام الجاري مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي ٢٠٢١.

معتبراً أن تطور رقم (قيم) إيرادات الضابطة الجمركية يفيد بتحقيق قضايا نوعية حيث اتجهت الضابطة خلال الأشهر الماضية للتركيز على ضرب مصادر التهريب الأساسية ومتابعة شبكات التهريب عبر الاعتماد على التحريات وتقاطع المعلومات التي يتم تأمينها عبر المفارز الجمركية والعديد من المصادر المختلفة.

وفي هذا الإطار تم التعامل مع قضية تهريب كبيرة مؤخراً وضبطها حيث تجاوزت قيمها ٨ مليارات ليرة وهناك العديد من القضايا الكبيرة التي يتم التعامل معها حالياً عبر التقصي والتحريات اللازمة والتي لا يمكن الكشف عنها حفاظاً على خصوصية العمل الجمركي وبما يخدم نجاح تنفيذ المهمات الجمركية.

وعن حالات التجاوز ومنها مظهر كثافة الدوريات في بعض المناطق أو الطرقات وفق العديد من الاتصالات التي تلقتها «الوطن» وهو ما يربك العمل التجاري أو الصناعي ونقل البضائع، أوضح المصدر أنه تم التعامل مع هذه الحالات وهناك تعليمات مشددة بعدم حدوث مثل هذا المظهر وتم الطلب من مختلف الضابطات التي قد تتقاطع نطاقات مهامها مع بعض مثل ضابطة المركز وضابطة سيار دمشق وضابطة المحافظة التنسيق فيما بينها وعدم حدوث ازدواج في تنفيذ المهام في المنطقة الواحدة إلا إذا اقتضت طبيعة المهمة ذلك.

واعتبر أن أي شكوى تصل للضابطة الجمركية سيتم التعامل معها ومحاسبة المخالفين في حال تبين أن هناك تجاوزات وأنه تم خلال الأشهر الماضية محاسبة الكثير من العاملين في الضابطات الجمركية وصلت العقوبات بحق بعضهم حد (كف اليد) والتسريح من العمل في بعض الحالات وهي تمثل أقسى درجات العقوبة المدرجة في قانون العمل الجمركي النافذ، وهو ما يتقاطع مع ما حصلت «الوطن» عليه من (كف يد) ثلاثة عاملين في الضابطات الجمركية خلال الأيام الأخيرة منهم /٢/ مكلفان بمهام رؤساء مفارز وواحد خفير وأن هناك العديد من العاملين في الضابطات الجمركية من مختلف المهام تمت إحالتهم خلال الأشهر الماضية للتحقيق ومنهم تمت إحالته للتحقيق في بعض الجهات التفتيشية.

وبين المصدر أنه يتم التعامل مع مثل هذه الحالات بعد التحقق من المخالفات وصدور قرارات نهائية حيث يتم اتخاذ عقوبات رادعة وشديدة بحقهم.

ويؤكد من حلب: السماح للمصارف العامة باستيراد صرافات مستعملة ومجددة

الوطن

بعد الانتهاء من أعمال إعادة تأهيله وترميمه، جراء الأضرار التي لحقت به بسبب الإرهاب وتوقفه عن العمل لمدة عشر سنوات، وضعت وزارة المالية بحضور الوزير كنان ياغي فرع المصرف العقاري في منطقة باب جنين بحلب بالخدمة.

وأكد وزير المالية في تصريح للصحفيين أهمية افتتاح أهم فرع للمصرف العقاري بحلب والذي يعد من أكثر الفروع التي تقدم الخدمات المصرفية للمواطنين، لأنه يتوسط الكثير من الفعاليات التجارية وأسواق المدينة القديمة، وهو الثالث في حلب مع فرعي المصرف بالعزيزية والجامعة، لافتاً إلى أهمية تعزيز النشاط المصرفي الداعم للأنشطة التجارية وخصوصاً بعد صدور المرسوم المتعلق بإعادة إحياء المدن القديمة، مشيراً إلى استمرار تقديم كل ما يتطلب من المستلزمات التقنية والكوادر البشرية من أجل النهوض بالخدمات المصرفية.

وأوضح أنه يتم بذل المزيد من الجهود لتأمين الصرافات الآلية لمواكبة متطلبات العمل من خلال الصيانات اللازمة وتأمين نقاط البيع كبدائل عن الصرافات الآلية، مبيناً أنه تم السماح للمصارف العامة باستيراد صرافات مجددة كحلول بديلة نتيجة الحصار الجائر المفروض على سورية، في حين سيتم قريباً ربط شبكة الصرافات العامة لإتاحة المجال للمواطنين للسحب من أي صراف آلي.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر مدير عام المصرف العقاري مدين علي أن هذا الفرع يعتبر من أكبر فروع العقاري على مستوى البلد وأعيد ترميمه ليصبح الفرع الثاني للعقاري في حلب وتم تجهيز الفرع ليقدم كل الخدمات والتسهيلات المطلوبة في العقاري في حلب لجهة منح القروض السكنية بمختلف أنواعها وغيره من التسهيلات الائتمانية التي يمنحها العقاري.

غرام الذهب يرتفع ١٢ ألف ليرة خلال أسبوع

عربش لـ«الوطن»: ارتفاع سعر الذهب لا يرتبط بالشأن المحلي والادخار بالذهب «خاطئ»

جلنار العلي

سجلت أسعار الذهب يوم أمس ارتفاعاً جديداً خلال أسبوع واحد، حيث بلغ سعر مبيع غرام الذهب عيار ٢١ /٢٤٣/ ألف ليرة، أما سعر الشراء فقد سجل ٢٤٢٥٠٠ ليرة، وفق النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بفارق يصل إلى أربعة آلاف ليرة عن يوم أمس الأول الذي سجل أساساً ارتفاعاً بقيمة ثمانية آلاف ليرة عن السعر السابق.

هذا الارتفاع أعادته الجمعية في منشور عبر صفحتها الرسمية إلى الارتفاع الكبير بسعر الأونصة عالمياً الذي وصل إلى ١٧١٢ دولاراً، في حين كان سعرها قبل نحو أربعة أيام ١٦٨٤ دولاراً، وترافق ذلك مع تراجع أسعار الذهب عالمياً من أعلى مستوى منذ شهر حيث انخفض الذهب في المعاملات الفورية ٠,٢ بالمئة إلى ١٧٠٩,٦٠ دولاراً للأوقية، مع استمرار حذر المستثمرين بانتظار بيانات التضخم الأميركية المقرر صدورها هذا الأسبوع، ودائماً ما تحذّر الجمعية المواطنين عقب الإعلان عن أي تسعيرة من الشراء بأسعار وهمية، وقد حاولت «الوطن» التواصل مع رئيس الجمعية إلا أنه امتنع عن الرد على هاتفه.

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور شفيق عربش أوضح في تصريح لـ«الوطن» أن ارتفاع أسعار الذهب لا يرتبط بالشأن المحلي وإنما يعود لأسباب عالمية، مشيراً إلى أن سعر أونصة الذهب ارتفع إلى نحو ٥١ دولاراً، وذلك لعدة أسباب منها تأرجح الأوضاع العالمية، إضافة إلى تصريحات الحاكم الفيدرالي الأميركي جيروم باول التي تطرّقت إلى الركود في أميركا وأن إجراءات رفع سعر الفائدة ستؤدي إلى مزيد من التضخم، هذا ما شكّل تخوّفاً لأن الإقراض أصبح مكلفاً جداً لذا فإن الأشخاص لا يتجهون عادة إلى شراء الأسهم والسندات وإنما يدّخرون أموالهم من خلال شراء الذهب، لافتاً إلى أنه لا سلطة لأحد على أسعار الذهب التي تتحدد وفق قانون العرض والطلب والمضاربات العالمية، معتبراً أن انخفاض سعر الذهب عالمياً بنسبة ٠,٢ بالمئة لن يؤثر في سعره محلياً.

ورأى عربش أن اللجوء إلى الادخار بواسطة الذهب هو أمر خاطئ على المستوى المحلي، وذلك بسبب الفروقات بين أسعار المبيع والشراء في محلات الصاغة، موضحاً أنه لا أحد يلتزم بالتسعيرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصاغة عند المبيع لأنها غير مطابقة للواقع وأقل منه حيث يتابع الصائغ في محله تغيرات سعر الأونصة عالمياً كل لحظة ويبيع وفقاً لهذه الأسعار، لذا فالمفروض عند احتساب السعر الحقيقي لغرام الذهب أن يتم إجراء عملية حسابية بسيطة وهي سعر صرف الدولار بالسوق السوداء مضروباً بسعر الأونصة عالمياً مقسوماً على ٣٥,٥٥، وهو وزن الأونصة عيار ٢١، مشيراً إلى أن سعر تداول غرام الذهب الحقيقي في دمشق اليوم هو ٢٥٥ ألف ليرة للمبيع، وقد يتم وضع السعر النظامي على الفاتورة ويؤخذ الفرق على أنه أجرة صياغة وما إلى ذلك، أما إذا أراد المواطن بيع الذهب الذي ادّخره فيتم الشراء منه وفقاً للسعر الرسمي الصادر عن الجمعية، لذا فإن من أراد أن يدّخر بالذهب فيجب عليه أن يشتري ما يسمى بـ«الذهب الكسر» وليس ذهب الزينة والليرات والأونصات التي يتم إضافة أجور صياغة مرتفعة عليها.

دعوة فنجان القهوة أصبحت مكلفة!!

بعد ارتفاع أسعار القهوة والشاي والمتة.. ماذا يشرب السوريون؟

باعة لـ«الوطن»: انخفضت نسبة المبيعات كثيراً قياساً بالأعوام السابقة

نوار هيفا

ليست مجادلة على مواقع التواصل الاجتماعي حول أيهما الأحق بـ«الغزل» القهوة أم الشاي أم «المتة»، بقدر ما هو سؤال يكاد يتحول في خضم انفلات الأسعار إلى مشكلة، مفادها: اليوم.. ماذا سيشرب السوريون؟ أو ما الذي ما يزال بإمكان السوريين شرائه وشربه؟

أكثر من ١٠ محال سألتهم «الوطن» عن نسبة مبيعات المشروبات التقليدية (قهوة – متة – شاي)، ليأتي الجواب وكأنه موحد أو متفق عليه: انخفضت بشكل كبير.

أبو عادل صاحب بقالية في إحدى ضواحي دمشق، قال لـ«الوطن» إن نسبة شراء القهوة والشاي والمتة والعصائر انخفضت جداً عن العام الماضي، لكن ليس بنسبة ثابتة، لأنها تنخفض في كل شهر مع ارتفاع أسعار السلع المذكورة المتواتر بشكل أسبوعي وأحياناً نصف أسبوعي.

صاحب محل نصف جملة، قال لـ«الوطن» إنه بدأ يخفض كميات القهوة والشاي والمتة، لأن الكثير من المحال التي يتعامل معها أصبحت تأخذ أقل من نصف الكمية التي تأخذها عادة، والسبب هو قلة التصريف بسبب ارتفاع الأسعار، وأضاف: هذه السلع لا يتخلى عنها الناس عادة مهما ارتفعت أسعارها، لكن في هذه المرحلة اختلف الأمر كثيراً، وصار الكثير من الناس يلجؤون لشراء العبوات الصغيرة أو الصغيرة جداً، ومن الواضح أنهم اقتصدوا في استهلاكها كثيراً.

وفي جولة لـ«الوطن» على الأسواق، تبين أن أسعار القهوة – من أقل جودة إلى الأعلى – تتراوح بين ٥٥ و٨٠ ألف ليرة، أما الشاي فهو مادة مستوردة كلياً بكل صفاتها، ويتم تسعيرها من مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات وفق التكاليف الفعلية ضمن لجنة التسعير المركزية التي تضم جهات قطاع عام وخاص.

وأشار مقصود إلى أن هذه الأسعار تتم دراستها وفق الواقع الفعلي للتكاليف، ويتم استيرادها وفق إجازات استيراد تقدم لوزارة الاقتصاد للموافقة عليها وبموجب هذه الإجازة يتم استيراد المادة من القطاع الخاص، مضيفاً: إن التكاليف تحسب وفق قرار ناظم لآلية احتساب تكاليف المستوردات وآخر لاحتساب ظرفاً إلى ٣٧ ألف ليرة.

مدير دائرة الأسعار بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نضال مقصود، أكد لـ«الوطن» أنه تم تسعير مواد «الشاي والبن والمتة» في وزارة التجارة الداخلية وفق التكاليف الفعلية، وتم إصدار صكوك سعرية ناظمة لها، وتم تعميمها على جميع جهات حماية المستهلك.

وأوضح أن أغلب المواد الأولية لهذه المشروبات مستوردة وغير منتجة محلياً، ويضاف إليها تكاليف محلية بالنسبة للبن من تحميص وتغليف، والمتة تعبئة وتغليف، أما الشاي فهو مادة مستوردة كلياً بكل صفاتها، ويتم تسعيرها من مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات وفق التكاليف الفعلية لجنة التسعير المركزية المشكلة بالمرسوم رقم ٨ للعام ٢٠٢١، بشكل أسبوعي وتدقق بيانات التكلفة المقدمة إلى مديرية الأسعار، ويتم تحديد التسعيرة بعد تحديد هامش ربح بناء على قيمة السلعة وأهميتها وسرعة دورانها في السوق.

وعن إمكانية زراعة هذه المواد وإنتاجها محلياً والاستغناء عن استيرادها، بيّن الخبير الزراعي عبد الرحمن قرنفلة أنه لا يوجد دولة في العالم تزرع كل ما تحتاجه، كما أن الكرة الأرضية مقسمة لمناطق كل منها يناسب نوعاً من الزراعات، والتبادل التجاري موجود من قدم التاريخ، وليس من الحكمة أن نفكر بأن جميع المواد يمكن إنتاجها محلياً أو حتى زراعتها.

وأشار إلى أن سورية طبيعياً مقسمة لخمس مناطق مختلفة بمعدلات هطل الأمطار فيها، وهي تتدرج من البادية التي يكون فيها الهطل ١٠٠ ملم، وصولاً للمنطقة الساحلية التي تبلغ نسبة الهطل فيها أكثر من ١٨٠٠ – ٢٠٠٠ ملم، وعند التفكير بزراعة جديدة لابد من معرفة أن هذه الزراعة ستحل محل زراعة أخرى.

وأوضح قرنفلة أن زراعة البن والشاي والمتة غير ممكنة في سورية لعدم توافر ظروف ملائمة تساعد في نجاح هذه الزراعة، وهناك تجارب سابقة باءت بالفشل، وليس من الحكمة تكرار هذه التجارب، ونحن بلد منذ القدم مستورد لهذه المواد، لكن الاضطراب والتضخم العالمي فاقم الوضع في سورية وسبب بارتفاع الأسعار زيادة عن السابق، ولو درسنا تكاليف استيراد هذه المواد وتكاليف النقل بالبواخر إلى سورية، نلاحظ أنها ارتفعت عن السابق لاعتبارها من الدول عالية المخاطر ما يرفع هذه التكاليف، يضاف إلى ذلك أجور النقل الداخلي التي ترفع الأسعار أكثر، إضافة لضعف القوة الشرائية للمواطن.

وفي الحديث عن حلول أو بدائل، أكد قرنفلة أن العجز في حل هذه المشاكل يعود لضعف القوة الشرائية لدى المواطن بشكل عام، ولا يمكن الحديث عن بدائل لهذه المواد لشعبيتها بين المواطنين واعتيادهم عليها، ويمكن الاعتماد على النباتات الطبية والعطرية «كالمليسة والبابونج والزوفا.. الخ»، فهي متوافرة لدى الجميع، إضافة لفوائدها الصحية، وتنوع أصنافها، مشيراً إلى ضرورة الاستفادة من العسل كتجربة الصين في استخلاص أنواع جيدة من المشروبات، وهي مسؤولية الحكومة ووسائل الإعلام لتشجيع استخدام هذه البدائل.

> مقصود لـ«الوطن»: كلها مستوردة ويتم تسعيرها وفق التكاليف الفعلية